جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق الأزمة

مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا

الإصدار (10)

"المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا"

إعداد

أ.د/ حنان رجائي عبد اللطيف

مدير مركز التخطيط والتنمية الزراعية

معهد التخطيط القومي

- يونيو 2020-

مقدمة:

ازدادت أهمية الدور الاجتماعي والأخلاقي للقطاع الخاص في الآونة الأخيرة مع توالى الأزمات التي يمر بها العالم، وأصبحت مؤسساته أكثر إدراكاً بأنها جزء من المجتمع وغير معزولة عنه، مما يستدعي ضرورة توسيع أنشطتها لتتعدى الأنشطة الإنتاجية إلى حماية حقوق الإنسان والمساهمة في حل مشكلات المجتمع والبيئة والتعليم والصحة، وأنه بجانب حصولها على الأرباح من أعمالها فإن عليها مسئولية والتزام اجتماعي تجاه هذا المجتمع الذى تعمل في إطاره.

وقد انطلقت معظم مفاهيم المسئولية المجتمعية من فلسفة واحدة وهى ضرورة تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع ككل، ويقصد بهذا المفهوم حرص والتزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، وإنما يمتد ذلك ليشمل خدمة المجتمع والبيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من هذا المجتمع.

وقد برزت أهمية المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في ظل تفاقم أزمة فيروس كورونا في العديد من دول العالم، واعتبارها جائحة عالمية وفقا لمنظمة الصحة العالمية، وبعد أن اتخذت حكومات الدول العديد من الإجراءات الوقائية والصحية للحفاظ على أرواح المواطنين بها، كان من أبرزها الإغلاق الكامل والجزئي للاقتصاد، وفرض الحجر الصحي على الأفراد، وحظر السفر والطيران والانتقال بين الدول وبعضها البعض، حيث أثرت الأزمة على جميع القطاعات والفئات في المجتمع، وكشفت عن ضرورة تكاتف جهود المجتمع من حكومات وأفراد ومجتمع مدني وقطاع خاص لاحتواء الأزمة والتقليل من الآثار الضارة لها، انطلاقاً من المسئولية المجتمعية لتلك الفئات تجاه تحقيق المصلحة العامة، سواء تمثلت هذه المصلحة في الحفاظ على الصحة العامة بما تعنيه من الحفاظ على حياة المواطنين والحد من انتشار الوباء، أو في الحفاظ على الصحة الاقتصادية بما تعنيه من استمرار النشاط الاقتصادي والإنتاج والتشغيل، وعدم تحقيق واحدة منها فقط على حساب الأخرى.

وتهدف هذه الورقة إلى الوقوف على الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا على شركات القطاع الخاص والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمساندة القطاع الخاص، ودور مقايضة الصحة العامة بالصحة الاقتصادية في احتواء الأزمة، والكيفية التي تعامل بها القطاع الخاص مع هذه الجائحة، وأهم التجارب والمبادرات العالمية والمحلية في المسئولية المجتمعية ، ومواطن الضعف في المسئولية المجتمعية التي

كشفت عنها الأزمة، والإجراءات التي يجب على القطاع الخاص اتباعها للمساهمة في احتواء الأزمة من واقع المسئولية المجتمعية.

1. أهم آثار أزمة كورونا على القطاع الخاص:

هناك تأثيرات سلبية واسعة لفيروس كورونا COVID-19 على مختلف القطاعات الاقتصادية والأسواق العالمية نتيجة الإجراءات الاحترازية والقيود التي فرضتها معظم دول العالم لاحتواء المرض والتي تمثلت في:

- إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية بين دول العالم.
- إغلاق واسع النطاق بين المدن.
- اقتصار العمل على المتاجر الضرورية مثل محلات التموين والتجزئة والصيدليات ومحطات الوقود.
- توقف الدراسة في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل الحكومية.
- إغلاق أماكن العبادة.

حيث أدت هذه الإجراءات إلى تأثر جميع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الطلب على إنتاج معظم الأنشطة، والعمل بالحدود الدنيا في معظم الأحوال وخاصة أنشطة الخدمات غير الضرورية، الأمر الذى أثر على قدرة جميع الشركات على الإنتاج والاستمرار في السوق والاحتفاظ بالعمال والاستمرار في دفع رواتبهم في هذه الظروف الصعبة، ومن ثم لن تستطيع الصمود في السوق إلا الشركات القادرة على التحمل لفترات طويلة[1]، أيضاً سيؤثر توقف الأنشطة الاقتصادية على العاملين الذين سيتراجع الطلب على خدماتهم ومن ثم سيفقد الملايين منهم وظائفهم مع زيادة التوقعات بتغيير هذه الوظائف مستقبلاً و صعوبة رجوع هؤلاء لتلك الوظائف مرة أخرى.

وقد توقعت منظمة العمل الدولية أن يبلغ النقص في الوظائف جراء الأزمة 200 مليون وظيفة خلال الشهور المقبلة نتيجة تخفيض القوى العاملة[2]. وتعتبر العمالة غير الرسمية هي الأكثر عرضة لفقد وظائفها وارتفاع معدلات البطالة بينها، حيث إنها أول من يتم الاستغناء عنه في وقت الأزمات، كما أنها تمثل نسبة مرتفعة من العاملين خارج القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام (تمثل حوالى 83% في

[1] على صلاح ، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، سلسلة دراسات خاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبى الإمارات العربية المتحدة، العدد 4 أبريل 2020 .

[2] ILO.2020.ILO Standards and COVID-19 (Coronavirus)

مصر)[3]، كما تنوعت الآثار الناجمة عن الأزمة على القطاعات المختلفة، فبعض القطاعات تأثرت سلباً بالأزمة وتضررت بشدة مثل[4] قطاع الطيران ووسائل النقل وأعمال البناء والسياحة والفنادق والمطاعم، في حين استفادت بعض القطاعات الأخرى من الأزمة مثل صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية والصيدليات، والتواصل المرئي بالفيديو والاتصالات والتجارة الإلكترونية[5]، وكانت الآثار السلبية كبيرة على حرية النقل وغيرها من الأنشطة إذ تأثرت سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع وازدادت مستويات اللايقين، كما انخفضت ثقة المستثمرين والمستهلكين وزاد من ذلك عدم وجود توقيت زمنى لانتهاء الأزمة وزيادة التكهنات باستمرارها لمدة من 2– 3 سنوات.

والملاحظ في هذه الأزمة هو حدة التشابك القطاعي[6] فانهيار قطاع يؤثر بلا شك على القطاعات الأخرى، فقطاع النقل مثلاً تأثر بتوقف الدراسة كنتيجة مباشرة لتعطل حركة التنقلات سواء الداخلية في وسائل المواصلات المختلفة وعبر المحافظات، نظراً لعودة الطلاب لمنازلهم بمختلف المحافظات.

وبجانب ما سبق ونتيجة لتراجع الدخول ستؤثر الأزمة مستقبلاً على معدلات الفقر حيث يتوقع لها أن تتزايد نتيجة فقدان العمال لوظائفهم سواء بالداخل أو مع رجوع العاملين الذين تم تسريحهم بالدول الأخرى للبلاد مما يزيد من تفاقم الأزمة بفقدان ملايين من الأسر لمصادر دخولها في ظل عدم وجود بدائل أخرى ومن ثم انخفاض المستويات المعيشية لفئة كبيرة من المجتمع، وهو أمر يتطلب سرعة التعامل معه وبشكل خاص من جانب القطاع الخاص في إطار المسئولية الاجتماعية.

وبالرغم من التحديات المصاحبة للإصلاح الاقتصادي التي كانت واجهتها شركات القطاع الخاص قبل الأزمة إلا أن أزمة كورونا ضاعفت من وتيرة التحديات السابقة، وأصبح الأمر أكثر صعوبة حيث أصبحت شركات القطاع الخاص تعاني من نقص في السيولة نتيجة تراجع الإنتاج والمبيعات، ومن ثم تراجعت قدرتها على دفع الضرائب للحكومة والأجور للعاملين[7]، ومن ثم أصبحت تلك الشركات تعاني من المشاكل التالية:

- تغير أنظمة العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية حيث تغيرت ساعات العمل وانخفض عدد الورديات.
- انخفاض الإنتاجية والطاقة التشغيلية نتيجة تخفيض عدد العاملين ضمن الإجراءات الاحترازية.

[3] المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، رأى في أزمة الاقتصاد غير الرسمي ، العدد 7، القاهرة 2020/4/6.

[5] المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد 19 على الاقتصاد المصري ، الجزء الأول ، أبريل 2020.

[6] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المرجع السابق.

[7] المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، رأى في أزمة الصناعات التحويلية مجتمعة ، العدد 2020/6.

- صعوبة وصول العمالة إلى أماكن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية ومن ثم التأثير على الإنتاج في الشركات.
- تخفيض قوة العمل نتيجة ارتفاع معدلات الإجازات بين العاملين وخاصة من النساء الذين تشملهم الاستثناءات الحكومية أو ذوى الأمراض المزمنة أو نتيجة تخوف العاملين من التعرض للمرض.
- الغلق الكامل للعديد من الشركات نتيجة ظهور إصابات فيها ومن ثم تفاقم الخسائر التي تعانى منها تلك الشركات.
- صعوبة توفير معظم الشركات والمصانع لاحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج في ظل تأثر سلاسل الإمداد والتوريد نتيجة الإغلاق الكامل بين الدول وتوقف الخطوط الملاحية، علاوة على توقف معظم الشحنات وتعاقدات التصدير المتفق عليها مع المستوردين في العديد من دول العالم.
- صدور بعض القرارات الحكومية التي تحقق صالح المجتمع، مثل قرار منع تصدير منتجات معينة للسوق الخارجي بغرض توفيرها في السوق المحلى ومنها قرار وزيرة الصناعة والتجارة في بعدم تصدير المستلزمات الطبية والكحول ومنع تصدير البقوليات خاصة الفول والعدس.
- تحمل شركات القطاع الخاص لتكاليف جديدة أهمها تكاليف التطهير والتعقيم لمقار الشركات والمؤسسات الخاصة في ضوء تطبيق الإجراءات الاحترازية والتي لم تكن ضمن بنود ميزانيات تلك الشركات.

ونخلص من ذلك أن الأزمة أدت لتراجع نشاط القطاع الخاص، ومن ثم تراجع المبيعات والإيرادات، وصعوبة دفع القطاع الخاص لالتزاماته من ضرائب وأجور، وبالتالي تراجع قدرته على القيام بدوره تجاه المجتمع في إطار المسئولية الاجتماعية، على الرغم من تزايد الحاجة لهذا الدور خلال جائحة كورونا.

2.الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمساندة القطاع الخاص في مواجهة جائحة كورونا:

مع بداية الأزمة في مارس 2020 اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء الأزمة، وحفز الأنشطة الاقتصادية وحماية العمالة غير المنتظمة من خلال اتخاذ عدد من القرارات الهامة، والتي لها ارتباط كبير بالقطاع الخاص ومن أهمها:

- إعلان رئيس الجمهورية عن تخصيص 100 مليار جنيه لتمويل الخطة المصرية الشاملة لمواجهة فيروس كورونا[8].

[8] اليوم السابع ، 21 مارس 2020

- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر وإسقاط استحقاقات قدرها 10مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين.
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.
- مبادرة خفض الديون للأفراد المقترضين.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر.
- تخفيض فائدة مبادرات دعم القطاع الخاص الصناعي، والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل، ومبادرة دعم وإحلال وتجديد فنادق الإقامة، والفنادق العائمة، وأساطيل النقل السياحي، إلى 8% متناقصة بدلاً من 10% متناقصة، كما سيتم تعويض البنوك عن فارق سعر العائد، وبنفس دورية التعويض الواردة بتلك المبادرات.
- تخصيص منحة لدعم العمالة غير المنتظمة بقيمة 500 جنيه لكل عامل شهريا، ولمدة ثلاثة شهور.
- تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة في القطاعات المتضررة (الطيران والسياحة والصناعة والتصدير).
- تأجيل الضرائب المستحقة للقطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير.
- إلغاء شرط حجم المبيعات لاستفادة الشركات من مبادرة البنك المركزي لتسهيل إقراض شركات القطاع الخاص الزراعية والصناعية وتوسيعها لتشمل القطع العقاري.

والملاحظ أن معظم تلك الإجراءات كان المستفيد منها شركات القطاع الخاص وخاصة الشركات الكبيرة، ولكن لم يمتد آثارها إلى معظم العاملين بتلك الشركات وخاصة الذين لا توجد مظلة تأمينية لهم أو عقود تضمن حقوقهم خلال الأزمات والطوارئ، كما أن تم تقديم هذه المساندة لجميع الشركات، ودون الإلزام الصريح بعدم تسريح العمالة والاستمرار في دفع رواتبها.

3. القطاع الخاص ومقايضة الصحة العامة بالصحة الاقتصادية في ظل أزمة كورونا:

أكدت المنظمات الدولية المتخصصة على أهمية تبني شركات القطاع الخاص لمفهوم المسئولية الاجتماعية باعتباره أحد أهم المفاهيم التي تسعى لإضفاء الطابع الإنساني والأخلاقي والمعايير المجتمعية على أعمال القطاع الخاص الذى يهدف أساسا إلى تحقيق الربح، حيث يسهم تبنى القطاع الخاص

لمفهوم المسئولية الاجتماعية على وجه العموم في تحقيق العديد من المزايا من أهمها[9] تحسين سمعة شركاته، وسهولة حصوله على الائتمان المصرفي، وزيادة المصداقية والثقة بين شركاته وعملائها وبينه وبين الحكومات، مما يرفع مستويات الأداء والنشاط الاقتصادي، علاوة على تحسين مناخ وبيئة العمل داخل الشركات مما يزيد من الانتماء، وفى هذا الاطار تتعدد أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات لتشمل ما هو أبعد من تحقيق الأرباح إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بأكمله[10]. وقد طرحت أزمة كورونا مفهوم جديد وهو "مقايضة الصحة العامة بالصحة الاقتصادية[11]، وهذا المفهوم طرح مفاضلة بين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وبين تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر للقطاع الخاص، وبرزت هذه المفاضلة من خلال الدعوات لممارسة النشاط الاقتصادي وعودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها تجنبا لمزيد من الخسائر مقابل التضحية بمجموعة من أفراد المجتمع، وهذا يعنى إما بقاء المواطنين في المنازل وتحقيق التباعد الاجتماعي في سبيل إبطاء انتشار الفيروس وتكلفة هذا الخيار مرتفعة جدا بالنسبة للقطاع الخاص، أو فتح الأنشطة الاقتصادية ودوران عجلة الإنتاج حتى لا تتأثر الأحوال الاقتصادية، وهو ما يعنى التضحية بالصحة العامة وسلامة المواطنين ويمثل ذلك مخاطرة كبيرة جدا في حالة تفشى الوباء وعدم قدرة الدولة على السيطرة عليه صحياً وعلاجياً. كما ظهرت آراء معارضة ما بين الإغلاق الكامل والذى قد يؤدى إلى الانهيار المؤسسي والسوقي وذلك على غرار ما حدث عقب تفشى فيروس إيبولا عام 2014 في سيراليون وما نتج عنه من مجاعات[12]، والإغلاق الجزئي والقدرة على تحمل تكلفة المرض والعلاج. ويمكن القول أنه سواء تعارضت الآراء بشأن الإغلاق أو إعادة تسيير الأنشطة الاقتصادية فإن ذلك يتوقف على مدى قدرة القطاع الخاص بأي دولة على التكيف والتوائم مع تبعات الأزمة وتأثيراتها سواء على المدى القصير أو المدى الطويل وخاصة فيما يتعلق بتراجع المبيعات وحجم الخسائر والركود الاقتصادي وغيرها إلى جانب دور الحكومات في مساندة القطاع الخاص.

لقد أدت هذه المفاضلة إلى ضرورة توافق الحكومة والقطاع الخاص على حزمة من الإجراءات لتحقيق الصحة العامة والحفاظ على سلامة المواطنين ومنهم العمال في القطاع الخاص، وفى نفس الوقت

---

[9] مدحت محمد أبو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفة القياسية26000 ISO ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، 2015.

[10] طارق راشى (د)، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي)، إسطنبول 9- 10 سبتمبر2013.

[11] Martin Ravallion Could Pandemic led to Famine? .Project Syndicate.18 apri.2020

[12] منظمة الصحة العالمية ، حقائق رئيسية عن مرض فيروس الايبولا ، 10، الصفحة ا الرئيسية للمنظمة ، فبراير 2020

الحفاظ على الصحة الاقتصادية وعودة النشاط الاقتصادي لطبيعته، وهو ما أصبح اتجاها عالمياً منذ منتصف مايو 2030، وبدأت الحكومات في طرح إجراءات للتعايش مع تلك الجائحة مع الحفاظ على سلامة المواطنين وهو ما يمكن أن يعطي أولوية للصحة الاقتصادية على حساب الصحة العامة.

4. صور تعاطي القطاع الخاص مع تداعيات أزمة كورونا:

نتج عن الطرح السابق والمتعلق بتحقيق التوازن بين كل من الصحة العامة والصحة الاقتصادية، وجود صور مختلفة لأسلوب تعاطي القطاع الخاص مع الأزمة من وجهة نظر المسئولية الاجتماعية بحيث يمكن تمييزه في صورتين أو قسمين:

أ. القسم الأول: المتفهم للمسئولية الاجتماعية ولدوره الاجتماعي، ويدرك أن الجميع من حكومات ومؤسسات وشركات خاصة وأفراد فريق واحد وفى قارب واحد يعملون معا من أجل مصلحة الجميع، ومن أجل احتواء الأزمة التي طالت الجميع دون تفرقة، ومن ثم فالصحة العامة لأفراد المجتمع والعاملين بالشركات هي أولوية قصوى بصرف النظر عن تحقيق أية أرباح قد تأتي فيما بعد من هؤلاء العمال إذا كانوا أصحاء، وبغض النظر عن أية خسائر قد تتحملها الشركات بسبب الإجراءات الاحترازية.

ب . القسم الثاني: وهو الذى أظهرت الأزمة غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية لديه وعدم إدراك بعض أصحاب الشركات للالتزامات الواجبة عليهم تجاه مجتمعاتهم، وضعف الوعى لديهم حول مزايا التزامهم الأخلاقي والإنساني تجاه مجتمعاتهم، بل وصل الأمر لدى البعض للتربح من الأزمة، وقد تجسد توجه هذا الفريق من القطاع الخاص في العديد من الممارسات والتي من أهمها ما يلى:

- احتكار السلع الأساسية والمستلزمات الطبية والمطهرات وقت الأزمة ورفع أسعارها، والغش في مكوناتها بهدف تحقيق أرباح كبيرة.
- تسريح بعض العمالة وإنهاء عقودهم.
- تخفيض أجور العمال مقابل الاستمرار في العمل.
- رفع أسعار السلع والمنتجات الأساسية، والإفراط في عمليات التخزين لتعطيش السوق ورفع الأسعار.
- العزوف عن المساهمات والتبرعات المادية للمساهمة في احتواء الأزمة بحجة عدم توافر إيرادات لتحمل تلك الأعباء.

- المطالبات الشديدة من بعض رجال الأعمال للحكومة بمساعدة شركاتهم.
- الدعوات المتتالية لرجال الأعمال بضرورة تخفيف الحظر والإجراءات الاحترازية وضرورة استئناف العمل والإنتاج ونزول العمال للعمل في ظل تفشى المرض وارتفاع عدد المصابين، والضغط على الحكومة لإقناعها بذلك وعدم مراعاة المخاطر التي سيتعرض لها العمال وأسرهم، ومن ثم إجبار العاملين على المخاطرة بحياتهم وحياة أسرهم والعمل في ظل تفشى المرض خوفا من انقطاع أرزاقهم[13].

5. أهم تجارب القطاع الخاص في المسئولية المجتمعية في مواجهة أزمة كورونا:

هناك العديد من تجارب الشركات الرائدة التي ساهمت بدور كبير في مواجهة الأزمة بدافع المسئولية الاجتماعية سواء على المستوى الدولي أو المحلي من أهمها ما يلى:

5-1.التجارب الدولية:

5-1-1.تجربة مجموعة "علي بابا"[14] القابضة لمؤسسها "جاك ما"، فقد اتخذت الشركة عدداً من القرارات والإجراءات التي تنبع من تحملها لمسئوليتها الاجتماعية تجاه الصين بصفة عامة وتجاه المدينة المنكوبة وغيرها من المدن المجاورة بصفة خاصة. حيث خصصت مبلغ 100 مليون يوان، (حوالي 14.4 مليون دولار)، للمساعدة في العثور على لقاح لفيروس كورونا منها 40 مليون يوان، (حوالي 5.8 مليون دولار)، تم توجيهها إلى منظمتين حكوميتين بحثيتين في الصين، بينما سيستخدم المبلغ المتبقي لدعم تدابير "الوقاية والعلاج". وفي الوقت الذى عملت فيه الشركات والمواقع الأمريكية للبيع الإلكتروني علي تخفيض أسعارها لتوفير بعض منتجاتها لتكون بديلاً للمنتجات الصينية أمام المستهلكين، قامت الشركة بشراء المنتجات من الشركات الصينية بالسعر المعتاد وعرضها بأسعار مخفضة علي المستهلك الصيني، والجدير بالذكر أن الخسائر المبدئية للشركة حتي نهاية شهر يناير 2020 وفي فترة لا تزيد عن 12 يوماً تم تقديرها بنحو 2.3 مليار يوان (حوالى 320 مليون دولار).

كما أعلنت المجموعة عن تقديم قروضا بفائدة مخفضة بنحو 20 مليار يوان (2.86 مليار دولار) من خلال وحدة (My Bank)التابعة لشركتها الشقيقة (Ant Financial) للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أجرت تعاملات تجارية مع شركة "علي بابا" لأكثر من عام علي أن يخصص نصف هذا

[13] محمد علواني، كورونا والمسئولية الاجتماعية للشركات، مساهمات للخروج من الأزمة، مجلة رواد الأعمال على الإنترنت، 18 مارس 2020

[14] أحمد سمير فرج، المسئولية الاجتماعية للشركات وتخفيف آثار فيروس كورونا الاقتصادية على الصين، اليوم السابع، 23 مارس 2020 .

المبلغ للشركات من إقليم هوبي الأكثر تضرراً من فيروس كورونا، والذي أدى إلى توقف الحياة للسكان في الإقليم بشكل شبه تام، والنصف الآخر للشركات من بقية البلاد، وذلك بفائدة تقل 20% عن أسعار الفائدة السائدة.

5-1-2. شركة الاتصالات السويدية "أريكسون":

هذه الشركة فضلت صحة العاملين بها وعملاؤها فانسحبت من المعرض العالمي للاتصالات المتنقلة GSMA خوفاً من إصابتهم[15].

5-1-3.شركة مايكروسوفت:

اهتمت بالتأثير الاجتماعي للجائحة وركزت على توفير الموارد المالية للمؤسسات الاجتماعية التي تدعم المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق الاستدامة التي ستسمح لها بتطوير عملياتها باستخدام مجموعة من الحلول الذكية ونماذج الأعمال القابلة للتطوير.

5-1-4. شركة أمازون:

تصدرت شركة أمازون عناوين الأخبار في منتصف شهر أبريل 2020 بوصفها أبرز الرابحين من أزمة فيروس كورونا، بعد تدفق الزبائن إلى مواقعها للشراء حيث قدرت قيمة المدفوعات بنحو 11 ألف دولار/الثانية، وقد ارتفعت أسهم شركة أمازون إلى مستوى قياسي في أعقاب ذلك. وبالرغم من إعلان الشركة عن خسائر للمرة الأولى منذ خمس سنوات قررت الشركة إنفاق 4 مليارات دولار لمواجهة تفشي أزمة كورونا، ويشمل هذا المبلغ توفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين لديها، ولعمليات التعقيم والتعفير لمخازنها الضخمة، الجدير بالذكر أن حجم الأرباح التي حققتها شركة أمازون في الربع الأول من عام 2019 بلغت نحو مليارين ونصف المليار دولار.

5-2. التجارب المحلية:

5-2-1.تجربة مجموعة شركات العربي:

قامت المجموعة بمنح عامليها أجازة أسبوعين مدفوعة الأجر[16]، بالإضافة لقيامها بإمداد مستشفيات الحميات والحجر الصحي بأجهزة لتنقية الهواء من خلال مؤسسة العربي لتنمية المجتمع، وذلك للمساهمة

[15] **Employers' Organizational Reaction to COVID-19**https://greatpeopleinside.com/employers-reaction-to-covid-19/

[16] جريدة الشروق ، عدد 22 مارس 2020 .

في علاج الحالات المصابة بالفيروس[17]، علاوة على قيامها بتوصيل مساعدات غذائية، لأكثر من 30 ألف أسرة على مستوى الجمهورية كما ألزمت الشركة العاملين لديها بعمليات التطهير والتعقيم الذاتي قبل وبعد كل عملية صيانة وتوفير المواد والأدوات اللازمة لعمليات الوقاية والتطهير، كما تم عزل جميع العاملين على خطوط الإنتاج من خلال فواصل للحد من التقارب بين بعضهم البعض، بالإضافة إلى توفير أدوات الوقاية اللازمة لهم مثل القفازات البلاستيكية والأقنعة الطبية.

5-2-2. تجربة شركة أورانج للاتصالات:

ساهمت الشركة في حل الأزمة من خلال الآتي[18]:

- تقديم أحدث الحلول الرقمية والمالية لمساعدة العملاء على إنجاز المعاملات اليومية أثناء بقائهم في المنزل دون الحاجة إلي الخروج. من خلال مبادرة "Stay Safe" التي ظهرت على الهواتف المحمولة لتصبح أول مشغل في مصر يبادر ويتفاعل بحملات مكثفة ومتنوعة للتوعية والوقاية من فيروس كورونا المستجد، وحث المواطنين علي اتباع إرشادات الأمان حرصاً علي سلامتهم.
- التبرع بمبلغ 5 ملايين جنيه لدعم آلاف الأسر المتضررة مادياً من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار المرض.
- توفير خدمات أورانج كاش لتحويل الأموال التي يستطيع من خلالها العميل دفع فواتير الكهرباء والمياه والغاز عن طريق المحفظة الإلكترونية الخاصة به ، كما رفعت سعة التحميل بنسبة 20% علي جميع باقات الإنترنت المنزلي "Home Internet" وباقات الـ "Home 4g" بنفس السعر لجميع العملاء الحاليين والجدد، مع توفير دخول مجاني لطلاب المدارس والجامعات علي المواقع التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى متابعة معلومات الحماية من فيروس كورونا علي موقع care.gov.eg. من أي رقم أورانج أو DSL أو Home 4G أو من خلال أورانج Wi-Fi. بالإضافة لخدمةMy Orange التي توفر العديد من المزايا لعملاء أورانج مثل دفع الفواتير والتحكم في الباقات والاستهلاك وشحن الرصيد بكل سهولة ويسر من المنزل بدون الحاجة لزيارة فروع الشركة بالإضافة إلى إنترنت مجاني و30 ضعف الشحن ووحدات مجاناً، وخدمة إنجاز المشاوير الهامة ، وتوصيل الطلبات إلي باب البيت.

[17] مجلة المال عدد 28 مارس 2020 .

[18] WWW.Orang.eg

- اتخذت الشركة مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد والوقاية من انتشار المرض مثل استخدام كواشف قياس الحرارة لقياس حرارة الموظفين فور وصولهم مبنى الشركة، ومنع دخول الزوار للمباني باستثناء حالات الصيانة، مع التأكد من صحة أي زائر خارجي. كما تم تركيب أجهزة تعقيم في المقر الرئيسي للشركة وفي جميع المباني التابعة وتوزيع الكمامات والقفازات الطبية في جميع منافذ البيع حرصاً منها علي سلامة الموظفين وسلامة العملاء.
- منحت الشركة الموظفين الذين يعانون من حالات مرضية مزمنة مثل أمراض القلب وأمراض الرئة والسكر وغيرها أجازه مدفوعة الأجر في المنزل لمدة 14 يوم بعد التنسيق مع الفريق الطبي ومديرهم المباشر.

5-2-3.مجموعة طلعت مصطفى:

قامت بالتبرع بمبلغ 63[19] مليون جنيه للمساهمة في مواجهة ازمه كورونا تم تخصيص جزء من التبرعات لشراء أجهزة تنفس صناعي، والجزء الآخر للتبرع لمستشفيات وزارة الصحة لتوفير احتياجاتها من المستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة المرض، بالإضافة إلى اقتطاع جزء من تلك التبرعات لتقديمه لمبادرة حياة كريمة في اطار الدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر احتياجاً والمتضررة من أزمة كورونا.

6. مواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة في المسئولية المجتمعية **للقطاع الخاص:**

كشفت الأزمة عن وجود العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للشركات تمثل أهمها في:

- **نقص الوعى بمفهوم المسئولية المجتمعية** والذى اتضح من خلال أسلوب أصحاب الشركات في التعامل مع الأزمة فالبعض نظر للللازمة على أنها وسيلة للتربح والبعض تعامل معها كأن لا شأن له بها.
- **عدم وجود استراتيجية محددة للمسئولية المجتمعية** أو رؤية تحدد مدى مسئولية القطاع الخاص ونوع المسئولية المقدمة وكيفية التعامل مع الأزمات وغيرها.
- **ضعف مشاركة المجتمع المدني للقطاع الخاص** في احتواء الأزمة وقد يرجع ذلك نتيجة التشريعات والقوانين التي أضعفت من دوره.
- **ضعف أدوار الأحزاب والنقابات** ومحدودية مشاركاتهم، وعدم وجود من يمثل العمالة غير الرسمية والتي تمثل نسبة كبيرة لا يستهان بها من العمالة الكلية.

[19] جريدة الشروق ، 17 أبريل 2020

7. سياسات تفعيل المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا:

بالرغم من التجارب الدولية والمحلية الناجحة لبعض الشركات في مواجهة أزمة كورونا من منطلق المسئولية الاجتماعية والتي تم استعراضها سابقاً، إلا أن تلك التجارب لا تمثل سوى نسبة محدودة جداً من القطاع الخاص الذى يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية وارتفاع خسائره في ظل الأزمة وبالتالي تراجع قدرته إلى حد كبير في القيام بالمسئولية الاجتماعية سواء للعاملين به أو للمجتمع المحلى، وذلك مقابل تزايد التوقعات من الدولة والمجتمع بقيام القطاع الخاص بأداء الدور المأمول منه لخدمة المجتمع وقضاياه أثناء هذه الأزمة والمتمثل في الآتي[20]:

- حماية العاملين بالشركات والمؤسسات صحياً ومالياً.
- ضمان استقرار سلاسل الإمداد والتوريد للسلع والمنتجات الأساسية.
- تلبية حاجات العملاء وتفهم احتياجاتهم.
- المساهمة في تخفيف الضغوط المالية على العاملين وأسرهم
- المساهمة في سد الاحتياجات المجتمعية من سلع وخدمات ومستلزمات طبية متنوعة.
- مساعدة الحكومة في إجراءات احتواء الوباء والتخفيف من التداعيات الاقتصادِية والاجتماعية له.
- الإسهام في تمويل البحوث الطبية المختلفة الساعية لاكتشاف لقاحات يمكنها من علاج هذا الفيروس وإنقاذ البشر من خطره.

ويتضح من ذلك وجود فجوة كبيرة بين ضعف مساهمة القطاع الخاص في احتواء أزمة كورونا والتخفيف من آثارها، وبين ما هو مأمول منه، وتزداد طموحات المجتمع والأفراد بشأن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ظل تمتع شركات القطاع الخاص بالعديد من الامتيازات الممنوحة لها من قبل الحكومة في إطار المساندة الحكومية للقطاع الخاص لمواجهة الأزمة، وعدم وجود ما يلزم تلك الشركات بالمساهمة المجتمعية في مواجهة الأزمة، الأمر الذى يعنى ضرورة وجود تشريع أو إلزام لتلك الشركات للقيام بمسئوليتها مقابل استفادتها من تلك المزايا مثل اشتراط عدم تسريح العمالة، أو مواصلة دفع رواتبهم كاملة أو جزء منها، أو تقديم إعانات لهم، ومن الطبيعي أن يختلف أسلوب وآلية مساهمة القطاع الخاص في احتواء الأزمة باختلاف المدى الزمنى لبقاء الأزمة وسرعة انحسار الوباء، وقدرة شركات القطاع الخاص

[20] حنان رجائي وأخرون، المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (281) ، سبتمبر 2017 .

على الاستمرار في تقديم المسئولية الاجتماعية أي ربط هذا الدور بمدى استمرارية الأزمة حيث توجد ثلاث سيناريوهات توضح مستقبل تلك الأزمة، وهى على النحو التالي:

أ. السيناريو المتفائل: والذى يتوقع انتهاء الأزمة خلال شهر يونيو ويوليو أي امتداد الأزمة لمدة 6 شهور.

ب . السيناريو المتوسط: والذى يتوقع استمرار الأزمة حتى ديسمبر 2020.

ج . السيناريو المتشائم: والذى يتوقع امتداد الأزمة للعام المقبل أو لمدة عامين آخرين

ووفقاً للسيناريوهات السابقة فإن هناك حزمة من السياسات والإجراءات التي يقترح أن يقوم بها القطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا تتمثل في الآتي:

أ. السياسات والإجراءات الخاصة بالحفاظ على الصحة العامة وسلامة العمال والمواطنين:

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها للتخفيف من آثار أزمة كورونا، وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية, وأهم تلك الإجراءات ما يتعلق بحماية العاملين في شركاته ومؤسساته والمحافظة على حقوقهم في العمل وعدم تسريحهم وإعطائهم أجورهم كاملة غير منقوصة، حيث يجب أن يدرك القطاع الخاص أن ما سيقدمه للعاملين به سيكون بمثابة رصيد مستقبلي له يتمثل في زيادة ولاء هؤلاء العاملين للمؤسسة وزيادة الإنتاجية وتحسين سمعة شركاته، ويمكن اعتباره استثمار في هؤلاء العاملين من أجل عدم التفريط في هذه العمالة وما تمتلكه من خبرات ومهارات قد لا تتوافر للشركات فيما بعد. وتتمثل الإجراءات التي يقترح أن يقوم بها القطاع الخاص لحماية سلامة العاملين والمواطنين في الآتي:

- تحقيق التباعد بين العمال في الشركات للمحافظة على صحتهم وتحقيق مستوى أمان اجتماعي كافي، وتطبيق العمل عن بعد إن امكن لإنجاز أعمال الشركات من خلال التطبيقات السحابية المختلفة [21].
- تنفيذ عمليات تطهير يومية للمصانع والشركات وتوفير كافة الإجراءات الوقائية للعاملين.
- العمل على توفير زي وقائي للوظائف الخدمية وخاصة عمال النظافة.
- توفير المستلزمات الوقائية من مطهرات واقنعه وجه وخلافه وتوزيعها مجانا على العاملين.

[21] Ron Carucci. How to Manage an Employee Who's Struggling to Perform Remotely. **Harvard Business Review. May19.2020**